http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1935) السنة الثامنة - السبت (16) تشرين الاول 2010

في أفريقيا.. الموز المعدل وراثياً ضد وفيات الأمهات والرضع

□ كمبالا/ إيفلين ماتسامورا كيابي/وكالة انتر بريس سيرفس

خلصت النتائج الأولية لدراسة يجريها علماء أوغنديويون وأستراليون إلى أن الموز، بعد إثرائه جينيا بالحديد والفيتامينات، قادر على تحسين صحة الأمهات والأطفال في أفريقيا ومكافحة معدلات الوفيات المرتفعة في القارة.

والمعروف أن سوء التغذية المزمن ونقص المغذيات مثل فيتامين (أ) والحديد، يقفان وراء المشاكل الصحية التي عادة ما يعانيها الأطفال والنساء في أوغندا وغيرها، الأمر الذي يقوض الجهود المبذولة للحد من معدل الوفيات في هذه الفئة من الأهالي.

فشرح البروفيسور ويلبرفورس توشيمريوي، مدير البرنامج الوطني لأبحاث الموز التابع للمنظمة الوطنية للبحوث الزراعية، قائلا "نأخذ جينات من نباتات أخرى تزيد الفيتامينات والحديد ونضعها في الموز". وتدرج مادة الفيريتين التي تخزن الحديد في خلايا الموز لتعزيز تراكمها في لب الفاكهة. كذلك يجري إدخال جينات من نباتات غنية في فيتامين (أ) مثل الذرة الصفراء وأنواع الموز غير الصالحة للأكل. ويزرع الموز المعدل وراثيا في حقل تابع لمعهد كاوندا للبحوث الزراعية، شمال من العاصمة الأوغندية.

وأضاف توشيمريوي "إننا على وشك أن نثبت صلاحية مفهوم الجينات في الموز لمساعدته على إنتاج وتراكم فيتامين (أ) والحديد. وإذا حققنا ذلك، حصلنا على نوع جديد من الموز يركز فيتامين (أ) بمعدل أربعة أضعاف النوع الموجود حاليا".

وأوضح : هذه هي المرة الأولى التي يزرع فيها نوع معدل وراثيا في أفريقيا، وأن الأمر سيستغرق "ثمانية أعوام قبل أن نتمكن من زرع الموز الغني بالفيتامين والحديد لأغراض تجارية".

وتشارك جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا في أستراليا في البحوث الجارية، ومدتها خمس سنوات. فأفاد الخبير أن "الإنجاز الأكبر الذي حققناه هو أن الجينات التي وضعناها في الموز تعمل بشكل جيد جدا في أستراليا"، حيث جرى اختبارها في أنواع الموز المحلية.

هذا ويعاني من فقر الدم نسبة ٧٣ في المئة من الأطفال دون سن الخامسة و ٤٩ في المئة من النساء في سن الإنجاب في أوغندا، في وقت يؤثر فيه نقص فيتامين (أ) على ٢٠ في المئة من السكان، وفقا للمسح الصحي الديمغرافي لعام ٢٠٠٦.

كذلك يؤثر سوء التغذية على أكثر من مليوني طفل دون سن الخامسة في أوغندا، حيث من المقدر أن يلقى أكثر من ٥٢٠،٠٠٠ طفل حتفهم جراء سوء التغذية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥ في حال إستمرار الوضع الراهن.

وفي نفس الوقت، ترتبط نحو ٢٤ في المئة من وفيات الأمهات بنقص الحديد، ويقدر أن ١٥،٠٠٠ امرأة ستلقي حتفها في سن الإنجاب بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥ بسبب فقر الدم، وفقا لتحليلات بشأن الوضع الغذائي في أوغندا نشرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمساعدة التقنية للأغذية والتغذية.

فصرحت اليزابيث مدرا، رئيسة التغذية بوزارة الصحة، أن "ميزة التنوع الحيوي للمحاصيل متوفرة للمجتمعات المحلية، ويمكن مساعدتها على زراعتها. وهي أرخص بكثير لأن الناس يعتقدون أن المنتجات المعدلة وراثيا تباع في محال السوبر ماركت وبتكلفة عالية".

أمريكا اللاتينية.. الأزمة العالمية غير الحكومية

□ ريو دي جانيرو / ماريو أوسافا

نجحت دول أمريكا اللاتينية، باستثناءات معدودة، في تجاوز آثار الركود الاقتصادي العالمي وهجرة الجوانب الأصولية المهيمنة على سياسات الليبرالية الجديدة. لكن المنظمات غير الحكومية فشلت في علاج جروحها المالية العميقة الناتجة عن الأزمة العالمية.

فتتجه أعداد كبيرة من منظمات المجتمع المدني إلى التلاشي بسبب عجزها عن التأقلم على الأوضاع الجديدة التي تفرض انخفاضات حادة في المساهمات المالية الخارجية والوطنية التي اعتادت الحصول عليها في بداية مرحلة إعادة البناء الديمقراطي التي تلت عهد الدكتاتوريات الدموية في المنطقة، وفقا لمدير المعهد البرازيلي للتحليلات الاقتصادية والاجتماعية، كانديدو غريزبوسكي.

فعلى سبيل المثال، يقدر عدد المنظمات غير الحكومية في المكسيك بنحو ٣٠،٠٠٠ منظمة، أغلبها دينية، وتواجه العديد منها صعوبات مالية خطيرة تعزوها مديرة البحوث بالمركز المكسيكي للأعمال الخيرية، لورينا كورتيس، إلى أزمة الاقتصاد الوطني.

وتشرح كورتيس لوكالة انتر بريس سيرفس أن القرب الجغرافي والتجارة الثنائية الكثيفة مع الولايات المتحدة تعرض المكسيك للمعاناة، بشكل أكثر حدة من غيرها من دول أميركا اللاتينية، من آثار الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة منذ ٢٠٠٨، بما أثر على الحكومة والمؤسسات وبالتالي على المجتمع المدني أيضاً.

وتعيش منظمات المجتمع المدني مأساة مماثلة في شيلي. فيقول باسكوال مارتين، رئيس "رابطة شيلي للمنظمات غير الحكومية" أن هذه المأساة "ترجع لعدم اعتمادنا على تمويل مستقر من قبل الدولة في وقت يتقلص فيه التعاون الدولي يوما بعد يوم".

أما البرازيل، فيقدر عدد الهيئات والجمعيات التي لا تهدف لتحقيق الربح حوالي ٣٣٠،٠٠٠ جمعية، تشمل المدارس والكنائس والمستشفيات والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال تمكين المجتمع المدني وتطوير وتعزيز سياسات الدولة في هذا الصدد.

والواقع هو أن وكالات المعونة وخصوصا في أوروبا، أصبحت الآن تركز أولوياتها على أفريقيا، ما يفسر خفض دعمها المالي للمنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة، بعد ثلاثة عقود من نجاحها في التأثير على السياسات والاجتماعية.

فأشارت دراسة أجرتها شبكة "الحوار والحقوق والديمقراطية" التي تضم جماعات معونة دولية بالاشتراك مع المعهد البرازيلي "فونتي"، إلى أن واحدة من أصل ٤١ جهة مانحة أوروبية وأمريكية قد توقفت بالفعل عن مساعدة منظمات برازيلية، وست منها ستواصل الدعم فقط حتى عام ٢٠١٥. ويذكر أن مساعدات الجهات المانحة الدولية للمجتمع المدني البرازيلي ارتفعت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، لتنخفض بنسبة ٤٩،٤ في المئة في العام الجاري.

وتعزو الجهات المانحة الانخفاض المطرد في دعم منظمات المجتمع المدني إلى تغير الأولويات الإقليمية والاستراتيجية، ومعدلات النمو المرتفعة في البرازيل وزيادة القدرة المحلية على التمويل. ومع ذلك، فلا يزال السبب الأول هو الأزمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة. بيد أن مكتب تنسيق جمعيات وشبكات المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يطعن في تصنيف البرازيل كدولة متوسطة الدخل وهو التصنيف الذي تستعين به الدول الغنية لسحب مساعداتها، وفقا لباسكوال مارتين، رئيس رابطة شيلي للمنظمات غير الحكومية.

وشرح مارتين : أن "المشكلة الرئيسية في أمريكا اللاتينية قد لا تكون الفقر وإنما عدم المساواة" التي تبلور نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى "تراجع" حتى في المسار الديمقراطي.

ثلث نسائها بدينات.. مصر زعيمة السمنة في أفريقيا

□ كيب تاون/ بقلم مريام مانناك

لم تعد السمنة مشكلة تقتصر على الدول الغنية، فقد زحفت على الدول النامية أيضا. هذا هو حال مصر التي تتزعم قائمة الشعوب الأفريقية المعانية من السمنة، التي تعانيها ٣٥،٧ في المئة من المصريات البالغات.

ويتبع أرض الفراعنة على قائمة بدناء أفريقيا كل من جنوب أفريقيا بنسبة ٢٧،٤ في المئة من إجمالي السكان وسوازيلاند (٢٣،١ في المئة)، ثم موريتانيا (١٦،٤ في المئة) وليسوتو (١٦،١ في المئة) وناميبيا (١١،٧ في المئة)، تليهم غانا (٩،٣ في المئة) وجمهورية الكونغو (٧،٥ في المئة) وزيمبابوي (٧،٢ في المئة)، وكلها تواجه مشكلة البدانة.

لكن المشكلة تتجاوز كونها قضية صحية فحسب رغم أهميتها، فيؤكد الباحثون أنها تؤثر سلبيا أيضا على اقتصادات الدول النامية. ووجدت الدكتورة زانديل مشيثا، الباحثة بمجلس بحوث العلوم الإنسانية في جنوب أفريقيا، أن سوء التغذية والإفراط في التغذية ظاهرتان مرتبطان وتنتشران في المجتمعات الأفريقية الفقيرة.

تخصص مشيثا أبحاثها للتعريف بالسياسات الكفيلة بمعالجة مشكلة البدانة المتنامية في أفريقيا. وتقول أن "البدانة قد تتسبب في جميع أنواع الأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم والتهاب المفاصل، ومشاكل في القلب، فضلا عن أنواع مختلفة من السرطان".

وعن آثار البدانة على الاقتصاد، قادت الباحثة مشروعاً بحثياً أخيراً للتحري في مدى انتشار مشكلة السمنة في أفريقيا.

وشرحت "عامل مزرعة بدين ليس منتجا بنفس قدر عامل آخر ذي وزن صحي. فالبدين غير قادر على المشي لمسافات طويلة أو الوقوف لفترة طويلة أثناء أداء عمله. والنتيجة هي أن فقدان الإنتاجية بسبب السمنة يؤدي إلي عرقلة النمو الاقتصادي".

كما تؤدي مشكلة البدانة أيضا إلى التغيب عن العمل "فالبدين يضطر إلى الذهاب إلى الطبيب عدداً من المرات أكثر بكثير من الأشخاص الأصحاء، خاصة إذا كان يعاني من أحد الأمراض الناجمة عن السمنة، وهذا يؤثر بدوره على الإنتاجية لاسيما في حالة انتشار مشكلة البدانة على نطاق واسع".

ويجري التعرف على ما إذا كان الفرد يعاني من السمنة أو زيادة الوزن، عن طريق استخدام مؤشر كتلة الجسم، بتقسيم وزن الشخص بالكيلوغرام على طوله بالمتر المربع.

ومن المتفق عليه عموما هو أن مؤشر كتلة الجسم بأكثر من ٢٥ كلغم لكل متر مربع يعتبر زيادة في الوزن، وأن مؤشر كتلة الجسم بأكثر من ٣٠ كلغم /متر مربع يعتبر سمنة مفرطة.

يضاف إلى ما سبق أن انتشار السمنة يضع المزيد من الضغوط على نظم الرعاية الصحية العامة المثقلة بالفعل في أفريقيا، خاصة أن العديد من الدول الأفريقية تناضل ضد نقص في عدد الممرضات والأطباء وأخصائيي الرعاية الصحية، فضلاً عن الافتقار إلى الأموال اللازمة للمستشفيات والعيادات.

وبدوره، أفاد الدكتور سيغاميتسي مروابولا، المحاضر الجامعي عن شؤون الاقتصاد المحلي والمنزلي في بتسوانا، أن الطالبات يمثلن ما يقرب من ٢١،٥ في المئة من الطلاب الذين يعانون من البدانة أو زيادة الوزن، مقارنة بنحو ١٨ في المئة من الطلاب الذكور.

وشرح أن صناعة الأغذية مسؤولة جزئياً عن مشكلة السمنة في بوتسوانا، قائلاً "الناس يأكلون الآن المزيد من الأطعمة عالية الدهون والسكر. ونحن لا نقصد فقط الوجبات السريعة مثل الهامبرغر والمقانق المقلية ولكن أيضا الوجبات الخفيفة الأخرى". وأفاد أن نصف الشبان قالوا أنهم يأكلون الوجبات السريعة بانتظام، إضافة إلى ٢٦ في المئة من الذين يتناولون وجبة الطعام خارج المنزل على الأقل مرة يومياً.

المرأة الريفية الضحية الرئيسية

العنف المنزلي مسألة عائلية عادية في الصين

□ بكين / بقلم ميتش موكسلي

كثفت الصين جهودها مؤخراً لمكافحة ارتفاع معدلات العنف المنزلي وخاصة ضد المرأة، والمتفشي أساساً في المناطق الريفية بين العائلات الشابة ومنخفضة مستويات التعليم، وذلك على الرغم من الحملات الناجحة التي شنتها السلطات الصينية لتعزيز المساواة بين الجنسين. فقد بينت دراسة استقصائية وطنية أجراها "اتحاد نساء كل الصين"، وهو أكبر منظمة نسائية غير حكومية في البلاد، أن ثلث الأسر الصينية تعاني من ظاهرة العنف المنزلي، سواء الجسدي أم النفسي. وكشفت الدراسة أن معظم أعمال العنف ترتكب في المناطق الريفية، في صلب الأسر الشابة والعائلات منخفضة التعليم. كما بينت أن الرجال يرتكبون ٩٠ في المئة من أعمال العنف.

كذلك فقد خلصت دراسة أخرى أجراها معهد القانون الصيني في محافظات غانسو وهونان وتشجيانغ، أن ثلث الأسر التي شملتها الدراسة تعرضن للعنف الأسري وأن ٨٥ في المئة من الضحايا هم من النساء. وبينت هذه الدراسة أيضا أن العنف المنزلي منتشر إلى حد يعتبره فيه الرجال والنساء على أنه جزء من حياة العائلة العادية.

فقالت شو رونغ، رئيسة قسم المشاريع في مركز بكين للتنمية الثقافية للمرأة الريفية، أن العنف المنزلي "يأتي بتداعيات ضارة على الأسر وعلى المجتمع ككل، ويهدد الاستقرار الاجتماعي والزواج، ويعرض رفاه الأطفال للخطر".

وتعتبر الفكرة القديمة السائدة بأن المرأة يجب أن تكون في موقع تابع للرجل وخاضع له، خاصة في المناطق الريفية، العامل الرئيسي المساهم في أعمال سوء المعاملة.

ففي الصين، كما هو الحال في العديد من غيرها من البلدان، يعتبر العنف المنزلي مسألة خاصة، الأمر الذي يجعل من الصعب على المرأة طلب المساعدة. وهكذا أصبح العنف المنزلي العنصر الأساسي وراء ارتفاع معدلات الانتحار بين النساء في المناطق الريفية. كذلك فقد أفاد تقرير نشر في موقع "دا آي نيت" (Da Ai Net) وهو بوابة الأخبار التي تركز على الصحة النفسية والتربية الأسرية، أن حوالي ١٥٧،٠٠٠ امرأة صينية يقتلن أنفسهن سنويا في المتوسط، وأن معدل الانتحار يبلغ ٣-٥ أضعافه في المناطق الريفية منه في المراكز الحضرية.

يذكر أن الدستور الصيني ينص على أن "المرأة في جمهورية الصين الشعبية تحظى بحقوق متساوية مع الرجل في مجالات الحياة كافة." "ومع ذلك، فحتى وقت قريب، لم تكن هناك قوانين تتناول على وجه التحديد العنف المنزلي في الصين"، وفقا للخبيرة لي ينهي، أول عالمة اجتماع في الصين وتعمل حاليا كباحثة ومعلمه لطلبة الدكتوراه في معهد علم الاجتماع في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية.

ففي عام ٢٠٠١، تضمن تعديل لقانون الزواج مصطلح "العنف المنزلي" لأول مرة في القانون الصيني. وفي نفس السنة، وردت نصوص بشأن العنف المنزلي في التعديلات التي أدخلت على الأحكام العامة لقانون الزواج.

ويذكر أن الصين وقعت على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، إضافة إلى قوانينها الخاصة بها التي تحظر العنف المنزلي ضد النساء والأطفال. وتم مؤخرا إنشاء تحالف من منظمات المجتمع المدني لتنفيذ مشروع يسمونه العنف المنزلي في الصين: البحوث والتدخل والمنع"، فيما بدأت المحاكم الصينية بدورها في معالجة هذه المشكلة.

الأزمة المالية العالمية.. "خطة مارشال" صينية لإنقاذ أوروبا؟

□ أنتوانيتا بيكر/ وكالة انتر بريس سيرفس

لندن، أكتوبر (آي بي إس) - أثار العرض السخي الذي قدمته الصين لبعض الدول الأوروبية المثقلة بالديون، بدءا باليونان، لمساعدتها على تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية، سلسلة من الانقسامات الحادة بين الخبراء الذين يعتبرونه "خطة مارشال صينية" لأوروبا، والمراقبين السياسيين الذين ينظرون إليه كمؤشر على توغل صيني شيوعي في القارة.

فقد قاد رئيس الوزراء الصيني ون جيا باو حملة دبلوماسية مكثفة خلال جولته الأخيرة لمدة أسبوع في عدد من العواصم الأوروبية، والتي هدفت أساسا لتبديد الشكوك ونزع فتيل المخاوف من نفوذ بكين المتنامي على الصعيد العالمي.

وشملت الجولة كلاً من اليونان وإيطاليا وبلجيكا وتركيا حيث أجرى المسؤول الصيني محادثات حول تسهيل دخول الشركات الصينية للأسواق الأوروبية، ووقع بضع صفقات استثمارية، وتحدث عن خطط عمل طويلة الأجل لتعزيز تواجد الصين في الدول الأوروبية.

وخلاصة ذلك، كانت الرسالة التي أوحى بها رئيس الوزراء، وبدون لبس، للقادة الأوروبيين، هي أن الصين أصبحت الآن لاعبا هاما على الساحة المالية والاقتصادية الأوروبية.

فقارنت فيرونيك سالز- لوزاتش الخبيرة في مؤسسة آسيا، "خطة الإنقاذ" الصينية لانتشال الاقتصادات الأوروبية، بخطة مارشال في الأربعينيات، قائلة أنها تمثل نقطة تحول في الاعتراف بالصين باعتبارها لاعبا رئيسيا في العالم.

وأضافت في تقرير أخير لها أنه "على غرار خطة مارشال، لا يعتبر العرض الصيني لمساعدة اليونان نوعا من التضامن المنبثق من حسن النوايا، بل وهو بعيد حقا عن "نكران ذات" وعمل الخيري"، مؤكدة أن الخطة الصينية "ترقى الى إستراتيجية اقتصادية ومالية ذكية ومستنيرة". ولقد جدد رئيس الوزراء الصيني ون جيا باو في محطته الأولى في أثينا، التزام بلاده بالاستقرار المالي الأوروبي، ووصف الاتحاد الأوروبي والصين بأنهما "مسافران على نفس القارب".

وأضاف "نأمل من خلال تكثيف التعاون معكم أن نتمكن من تقديم بعض العون لكم في مساعيكم للتغلب على الصعوبات في أقرب وقت ممكن". وأكد في خطابه أمام البرلمان اليوناني أن "الصين لن تخفض ما لديها من سندات اليورو، وأن بكين تدعم استقرار عملة اليورو".

ثم عرض ون جيا باو شراء السندات الحكومية اليونانية عندما تعود اليونان إلى الاقتراض في الأسواق الدولية. كما اقترح إنشاء صندوق بقيمة ٥ مليارات دولار لدعم تطوير الأسطول التجاري اليوناني بسفن صينية، وتعهد بدعم المزيد من الاستثمارات الصينية في الاقتصاد اليوناني.

ويضاف كل ما سبق إلى الاتفاقيات القائمة بالفعل لاستئجار وتشغيل الميناء اليوناني الرئيسي لمدة ٣٥ عاما، وبناء محطة لوجستية للتواصل مع جنوب شرق أوروبا. كما تستعد اليونان لبيع أصول مملوكة للدولة لجمع الأموال التي تحتاج إليها أشد الحاجة، وهنا تحدثت الصين عن إجراء المزيد من الاستثمارات في قطاعات: الاتصالات والسكك الحديدية والبناء اليونانية. ولقد أثار هذا التوغل الصيني في اليونان موجة من الاستياء بين المراقبين الذين لوح البعض منهم إلى شبح الخطر الصيني.

فكتب اروين ستلزر مدير دراسات السياسة الاقتصادية بمعهد هدسون، في صحيفة صنداي تايمز البريطانية "اتخذ ونستون تشرشل وهاري ترومان خطوات لمنع استيلاء الشيوعيين على اليونان، والآن يعد ون جيا باو (رئيس الوزراء الصيني) بشراء السندات اليونانية حينما يتم عرضها مرة أخرى في الأسواق العالمية، وكذلك المساعدة على انتشال هذا البلد المفلس من خلال الاستثمار في اقتصادها".

لكن اليونان ليست هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي يدير مسؤولوها أنظارهم نحو الصين بإعتبارها ضامنا ممكن للانتعاش الاقتصادي في بلادهم. ففي وقت سابق من هذا العام، اشترت بكين ٤٠٠ مليون يورو من ديون الحكومة الاسبانية، وتردد أن البرتغال وإيرلندا -وكلاهما مهدد بالديون المرهقة وتكاليف خطط الإنقاذ- تتوددان للصين أيضا للاقتراض منها. فتنظر بعض الأوساط السياسية لما تعتبره إغراءات صينية للدول الأوروبية المثقلة بالديون على أنها إستراتيجية صينية في سياق مبدأ "فرق تسد"، لاسيما على ضوء فشل مساعي الإتحاد الأوروبي في وضع إطار سياسي متماسك وموحد للتعامل مع العملاق الاقتصادي.

وبدوره، صرح مسؤول في الاتحاد الأوروبي في بروكسل "أنهم (الصينيون) يشكون من أنه من الصعب جدا التعامل مع أوروبا تتحدث بأصوات كثيرة مختلفة كثيرة، لكنهم في الواقع تمكنوا من استغلال هذا الوضع لمصلحتهم، وفي التعامل مع أعضاء (في الاتحاد الأوروبي) مختلفين بعضهم عن البعض الآخر".

لكن الخبراء الصينيين يقولون أن أوروبا والصين لديهما نفس الأسباب المبررة لتعميق العلاقات بينهما.

فيقول تشانغ غووكينغ، الباحث المتخصص في السياسات العامة بجامعة بكين، "بالنسبة لأوروبا، تلعب الصين ورقة مساومة لزيادة وزنها أمام الولايات المتحدة... ومن الواضح لأوروبا أن هذه هي فرصتها لتعزيز التجارة والاستثمارات مع الصين في هذا الوقت الذي يعد فيه البعض في واشنطن لشن حرب تجارية مع الصين". أما تشو هونغ، مديرة معهد الدراسات الأوروبية في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، فقد قالت لوكالة انتر بريس سيرفس أن الصين تسرعت في التصرف مع أوروبا، بل وتصرفت "بدون التفكير في ردود فعل الجانب الأوروبي". واعتبرت أنه كان يجب على الصين أن تتشاور مع بروكسل (المفوضية الأوروبية) وذلك على ضوء احتمال أن يتم النظر الاستثمارات الصينية "كتدخل في قواعد اللعبة الأوروبية".

وفي المقابل يقول دنكان فريمان، الباحث في معهد بروكسل للدراسات الصينية المعاصرة، أن الصين "عادة ما تدان إذا ما فعلت شيئا وإذا لم تفعل شيئا. لكن الواقع هو هناك مبالغة كبيرة سواء في اعتبار ما فعلته الصين في اليونان وآثار استثماراتها على أنها خطة مارشال صينية أو كمحاولة لاستيلاء الشيوعيين" على أوروبا. (آي بي أس / ٢٠١٠).